المحكمة الجنائية الدولية
جمعية دول الأطراف

رسالة إخبارية

أيار/ مايو ٢٠١١

نشرة خاصة بجمعية الدول الأطراف رقم ٦

ICC-ASP-NL-05/10-Ar

الدورة التاسعة لجمعة الدول الأطراف

ملخص

تولى رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، السفير كريستيان ويناويسر، رئاسة الدورة التاسعة للجمعية التي عقدت في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقامت الجمعية، في جملة أمور، بانتخاب ستة أعضاء للجنة الميزانية والمالية، واعتماد قرارات عن الميزانية البرنامجية لسنة ٢٠١١، والمباني الدائمة، والحوكمة، وآلية الرقابة المستقلة، وتعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف.

النقاش العام

شارك ما يبلغ مجموعه ٤٧ دولة طرفاً ودولة مراقبة واحدة بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في النقاش العام. وشدد العديد من المتحدثين على التزامه بنظام روما الأساسي والعدالة الجنائية الدولية، كما ذكر هؤلاء المتحدثون بالنتائج التاريخية التي حققها المؤتمر الاستعراضي في كامبالا.

رئيس كولومبيا، السيد خوان مانويل سانتوس، أول رئيس دولة يلقي خطاباً أمام الجمعية في نقاش عام

منشور جمعية الدول الأطراف*

نخبة من الوثائق الأساسية ذات الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية

* بالعربية والإنكليزية والفرنسية والأسبانية

الفريق العامل المعني بالتعديلات

السفير بول سيغر (سويسرا)، منسق الفريق العامل المعني بالتعديلات

أنشأت الجمعية الفريق العامل المعني بالتعديلات لكي ينظر ابتداء من دورتها التاسعة في التعديلات التي تدخل على نظام روما الأساسي وعلى القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وذلك لتحديد التعديلات التي يتعين اعتمادها.

وقررت الجمعية في دورتها التاسعة عقد مشاورات غير رسمية في نيويورك في الفترة بين دورتها التاسعة ودورتها العاشرة، لكي تتاح الفرصة للوفود لعرض التعديلات التي سبق تقديمها وإبداء آرائهم في فحواها. وستناقش الوفود كذلك في هذه الفترة طرائق العمل وإجراءاته ودور الفريق العامل كذلك فيما يتعلق بالتعديلات المحتملة في المستقبل.

السفيرة ماري ويلان (إيرلندا) ميسرة شؤون التعاون للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

متابعة المؤتمر الاستعراضي

قدمت جهات التنسيق المعنية بالمواضيع الفرعية الأربعة وهي تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي في الضحايا والمجتمعات المتأثرة، والتعاون، والتكامل، والسلام والعادلة، معلومات محدثة عن العمل الذي أنجزه الفريق العامل في نيويورك والفريق العامل في لاهاي منذ انعقاد مؤتمر كامبالا.

وطلبت الجمعية من المكتب أن يعد تقريراً عن الإجراءات التي قد يلزم أن تتخذها الجمعية لكي تتمكن من الوفاء بولايتها في النظر في أية مسألة تتعلق بعدم التعاون، وأن يقدم هذا التقرير إليها لتنظر فيه في دورتها العاشرة.

التعهدات

دعا المنسقان الدول الأعضاء إلى تقديم تعهدات جديدة إلى الدورة المقبلة للجمعية، ومتابعة التعهدات التي سبق أن قطعتها.

من اليسار: السيد دافيد كيندال (الدانمرك) والسيد أندريس نيل (جنوب أفريقيا) المنسقان المعنيان بشؤون التكامل

من اليسار: السيدة أليخاندرا كيشيدا (شيلي) والسيدة ميا آرو – سانشيز (فنلندا) المنسقتان المعنيتان بتأثير نظام روما الأساسي في الضحايا

من اليسار: المنسقان المعنيان بالتعهدات، السيد غونزالو بونيفاز (بيرو) والسيدة سيتا نولاند (هولندا)

آلية الرقابة المستقلة

اعتمدت الجمعية الولاية التشغيلية لمهمة التحقيق المنوطة بآلية الرقابة المستقلة.

من اليسار: السيدة بيفيرلي مولي، الرئيسة المؤقتة لآلية الرقابة المستقلة، والسيد فلاديمير تشيكوفيتش (صربيا) ميسر آلية الرقابة المستقلة

http://tinyurl.com/ICCASP9-res

الفريق الدراسي المعني بالحوكمة

أنشأت الجمعية الفريق الدراسي المعني بالحوكمة لكي ييسر الحوار بين الدول الأطراف والمحكمة تعزيزاً للإطار المؤسسي للنظام الوارد في نظام روما الأساسي، ودعماً لكفاءة المحكمة وفاعليتها مع الحفاظ على استقلالها القضائي. ويكمن دور هذا الفريق الدراسي في تحديد المسائل التي يلزم اتخاذ إجراءات إضافية بشأنها، بالتشاور مع المحكمة، وفي إصدار توصيات إلى الجمعية من خلال المكتب.

منسق قرار الحوكمة، نائب رئيس الجمعية، السفير خورخي لومنواكو (المكسيك)

انتخاب نائب جديد لرئيس جمعية الدول الأطراف

انتخبت الجمعية السفيرة سيمونا ميريلا ميكوليسكو، الممثلة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة، لمنصبي نائب رئيس الجمعية، ومنسق الفريق العامل في نيويورك لكي تتم ولاية النائب السابق للرئيس في نيويورك.

الجمعية تقر الميزانية البرنامجية لسنة ٢٠١١

شغلت السفيرة ليديا مورتون (أستراليا) منصب منسق الفريق العامل المعني بالميزانية البرنامجية. وللمرة الأولى أقرت الجمعية ميزانية أدنى مما أوصت به لجنة الميزانية والمالية وهي الهيئة الفرعية المتخصصة التابعة للجمعية. وقد مثل اللجنة كل من نائبة رئيسها السيدة روزيت نيبرينكيندي كاتونغيي (أوغندا) والسيدة كارولينا فرنانديز أوبازو (المكسيك) والسيد مسعود حسين (كندا).

أدناه: السفيرة ليديا مورتون (أستراليا) منسقة الفريق العامل المعني بالميزانية البرنامجية

الميزانية البرنامجية الإجمالية

جميع الوحدات تساوي ١,٠٠٠ يورو

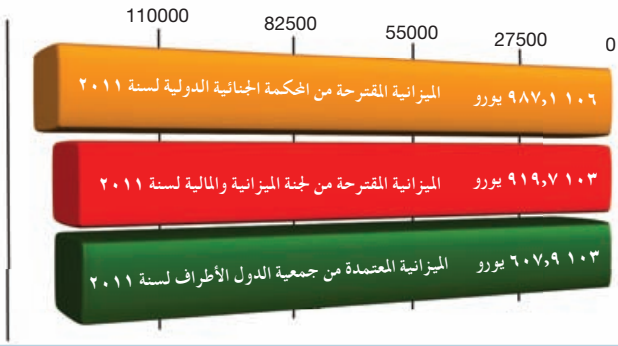

البرامج الرئيسية	الميزانية المقترحة من المحكمة الجنائية الدولية	الميزانية المقترحة من لجنة الميزانية والمالية	الميزانية التي أقرتها جمعية الدول الأطراف	النسبة المئوية من الإجمالي
MP-I- الهيئة القضائية	١١,٤٦٢,٤ يورو	١٠,٦٧٦,٥ يورو	١٠,٦٦٩,٨ يورو	٪١٠,٣
MP-II- مكتب المدعي العام	٢٦,٧٧٨,٠ يورو	٢٦,٦١٤,٦ يورو	٢٦,٥٩٨,٠ يورو	٪٢٥,٧
MP-III- قلم المحكمة	٦٣,٥٣٦,٥ يورو	٦١,٦٤٩,٩ يورو	٦١,٦١١,٤ يورو	٪٥٩,٥
MP-IV- أمانة جمعية الدول الأطراف	٣,٠٩٥,٦ يورو	٢,٩٧٨,٢ يورو	٢,٧٢٨,٢ يورو	٪٢,٦
MP-VI- أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	١,٢٦١,١ يورو	١,٢٠٥,٢ يورو	١,٢٠٥,٢ يورو	٪١,٢
MP-VII.1- مكتب مشروع المباني الدائمة	٥٤٧,٤ يورو	٤٩٢,٢ يورو	٤٩٢,٢ يورو	٪٠,٥
MP-VII.5- آلية الرقابة المستقلة	٣٠٦,١ يورو	٣٠٣,١ يورو	٣٠٣,١ يورو	٪٠,٣
المجموع	١٠٦,٩٨٧,١ يورو	١٠٣,٩١٩,٧ يورو	١٠٣,٦٠٧,٩ يورو	٪١٠٠,٠

خفضت الجمعية الميزانية بمبلغ قدره ٠,٣١ مليون يورو إضافة إلى المبلغ الذي أوصت بخفضه لجنة الميزانية والمالية؛ وتوزع هذا التخفيض على أربعة برامج رئيسية.

الميزانية بحسب كل برنامج رئيسي

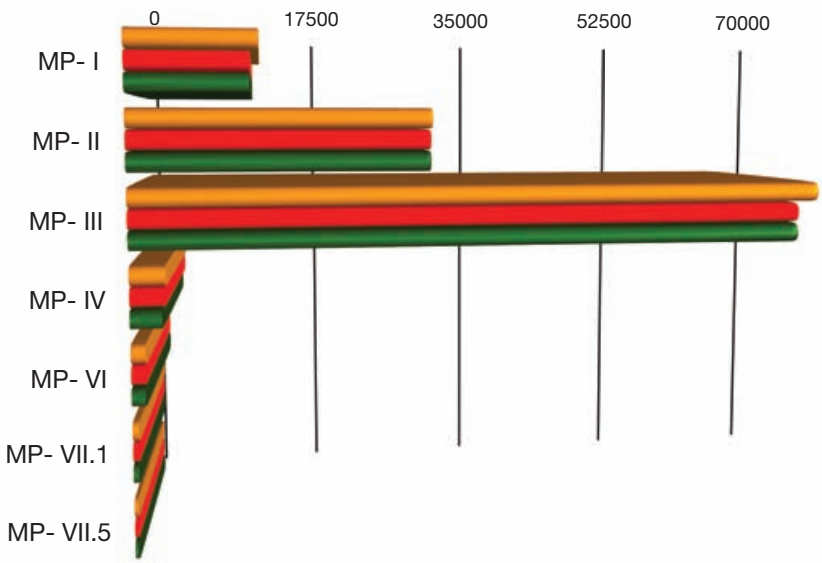

النسبة المئوية للتخفيضات الإضافية التي أجرتها الجمعية

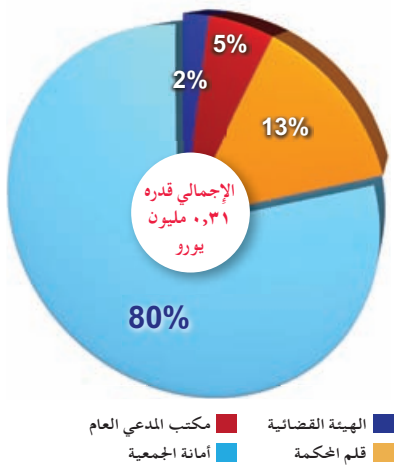

المشاركة	
الدول الأعضاء	١٠٤
الدول المراقبة	٢٥
الدول المدعوة	٢
مجموع الدول المشاركة	١٣١
المنظمات الدولية	٦
المنظمات غير الحكومية	٢١
مجموع الجهات الأخرى المشاركة	٢٧

القرار الشامل

قررت الجمعية في القرار الشامل، في جملة أمور، أن تعقد دورتها العاشرة، عندما تجري الانتخابات، في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، وأن تعقد دورتي سنة ٢٠١٢ وسنة ٢٠١٣ في لاهاي، وتعقد دورة سنة ٢٠١٤ في نيويورك.

من اليسار: منسق القرار الشامل، السيد زينون موكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مع السيد رينان فيلاسيس والسيدة غابريلا فيليبوفيتش من الأمانة

http://tinyurl.com/ICCASP9-res

أرقام الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف

القدرة الاستيعابية لقاعة المؤتمرات الرئيسية: ٥٩١ *
المقاعد المخصصة لكل دولة طرف: ٤
المقاعد المخصصة لكل دولة مراقبة: ٢
عدد اللقاءات الجانبية: ٢١
* قاعة المؤتمرات المؤقتة المتاحة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة إلى حين استكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر

وثائق الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف

	الروسية	الصينية	العربية	الأسبانية	الفرنسية	الإنكليزية	المجموع
عدد الوثائق لكل لغة	١٣	١٣	٥٣	٥٣	٥٩	٦٤	٢٥٥
عدد الصفحات لكل لغة	١٠٧	١٠٧	١٢٢٩	١٢٢٩	١٢٦٢	١٣٤٨	٥٢٨٢

من اليسار: السيدة تانيا كاراناسيوس، التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، والسيد أكبر خان، أمانة الكومنولث، والسيدة كريستينا بيلانديني، اللجنة الصليب الأحمر الدولية، وصاحب السعادة السيد كولين بارتاب، برلمانيون من أجل العمل العالمي.

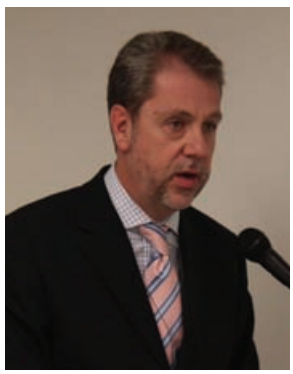

اللقاءات المعقودة على هامش الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف

لجنة خطة العمل لدول الكاريبي

(تشارك في تنظيم هذا الاجتماع البعثتان الدائمتان لسلوفاكيا وترينيداد وتوباغو)

كان السفير خورخي لوموناكو، نائب رئيس الجمعية، بين المتحدثين في هذا الاجتماع للترويج لعالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملاً.

تنفيذ التكامل: الطريق إلى الأمام
(تشارك في تنظيم هذا الاجتماع المركز الدولي للعدالة الانتقالية والبعثتان الدائمتان للدانمرك وجنوب أفريقيا)

عقدت جهات التنسيق المعنية بهذا الموضوع والمركز الدولي للعدالة الانتقالية لقاء لمناقشة سبل المضي قدماً بالولاية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي ولعرض المناقشات التي أجريت في هذا الصدد في معتكف غرينتري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

التقرير المرحلي عن برنامج تدشين الصندوق الاستئماني للضحايا في خريف سنة ٢٠١٠

(تشارك في تنظيم هذا الاجتماع الصندوق الاستئماني للضحايا والبعثتان الدائمتان لألمانيا وجنوب أفريقيا)

التحضير للدورة العاشرة للجمعية

http://tinyurl.com/ICCASP10

لجنة البحث الخاصة بمنصب المدعي العام

ستنتخب الجمعية في دورتها العاشرة المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مدعياً عاماً جديداً تبدأ ولايته في منتصف سنة ٢٠١٢.

وفي هذا الصدد أنشأت الجمعية لجنة البحث الخاصة بمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وكلفت هذا اللجنة بتيسير ترشيح المدعي العام القادم وانتخابه. وستتلقى لجنة البحث بشكل غير رسمي طلبات التعبير عن الاهتمام من الأفراد والدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والجمعيات المهنية والمصادر الأخرى. وستحرص كذلك على تحديد الأفراد الذين قد يستوفون المعايير المنطبقة والاتصال بهم.

وعقب استعراض طلبات التعبير عن الاهتمام في ضوء المعايير ذات الصلة، ستعد لجنة البحث قائمة قصيرة تضم على الأقل ثلاثة مرشحين مناسبين، إن أمكن، لكي ينظر فيها المكتب.

وترد فيما يلي أسماء أعضاء لجنة البحث:

السفير باسو سانغكو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (المجموعة الأفريقية)

صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة (المجموعة الآسيوية)

السفيرة ميلوس كوتيريك، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا لدى الأمم المتحدة (مجموعة أوروبا الشرقية)

السيد جويل هيرنانديز غارسيا، المستشار القانوني لوزارة الخارجية في المكسيك (مجموعة دول أمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

السيد دانيل بيثليم، المستشار القانوني لمكتب الشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة (مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى)

ويمكن الاتصال بلجنة البحث عن طريق الأمانة على عنوان البريد الإليكتروني التالي: rene.holbach@icc-cpi.int

وينبغي أن تصحب الترشيحات المقدمة ابتداء من ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١١ ببيان يحدد بما يلزم من تفاصيل كيف يستوفي المرشح الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، وتبلغ هذه الترشيحات إلى أمانة الجمعية عن طريق القنوات الدبلوماسية.

منسق لجنة البحث، صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن)

نائب منسق لجنة البحث، السفير ميلوش كوتيريتش (سلوفاكيا)

انتخاب ستة قضاة

http://tinyurl.com/ICCASP10-ele

ستنتخب الجمعية في دورتها العاشرة المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية. ويجوز لأي دولة طرف ترشيح أي مرشح. وتمتد فترة تلقي الترشيحات من ١٣ حزيران/يونيو إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على أن تبلغ الدول الأعضاء أمانة جمعية الدول الأطراف بهذه الترشيحات عن طريق القنوات الدبلوماسية.

ويبلغ العدد الإجمالي للقضاة في المحكمة الجنائية الدولية ١٨ قاضياً؛ وينتخب هؤلاء القضاة لفترة من تسعة أعوام بدورة انتخابية تمتد لثلاثة أعوام. ويخضع انتخاب الهيئة القضائية في المحكمة الجنائية الدولية لشروط الحد الأدنى للتصويت ضماناً لأن يمثل تشكيل القضاة مجالات الاختصاص والخبرة في القانون وأن يمثل الأقاليم والجنسين، وذلك على نحو مناسب.

شروط الحد الأدنى للتصويت المنطبقة على الانتخابات في الدورة العاشرة

القائمتان

القائمة ألف*: ٣ القائمة باء*: صفر

(يمكن أن تخصص المقاعد الثلاثة المتبقية لمرشحي القائمة ألف أو القائمة باء)

التوزيع الإقليمي

دول أفريقيا: صفر

دول آسيا: صفر

دول أوروبا الشرقية: ١

دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: ٢

دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: صفر

(يمكن أن تخصص المقاعد الثلاثة المتبقية إلى أية مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس)

التوزيع بحسب نوع الجنس

الذكور: ٢ الإناث: صفر

(يمكن أن تخصص المقاعد الأربعة المتبقية إلى مرشحين من الذكور أو الإناث)

* قضاة القائمة ألف الذين تتوفر لديهم كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقضاة أو مدعين عامين أو محامين، أو بصفة مماثلة أخرى، في مجال الدعاوى الجنائية.

* قضاة القائمة باء الذين تتوفر لديهم كفاءة ثابتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وخبرة مهنية واسعة في مجال عمل قانوني ذي صلة بالعمل القضائي للمحكمة.

مكتب الجمعية
عدم التعاون

في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، عين المكتب السيد/ستيفان بازّيغا (ليختنشتاين) لكي يقود المشاورات المتعلقة بموضوع عدم التعاون. وترتكز هذه المشاورات على «الورقة غير الرسمية المتعلقة بالإجراءات المحتملة للجمعية فيما يتعلق بعدم التعاون»، المقدمة إلى المكتب في ذلك الاجتماع. وتقدم الورقة عناصر لتقرير يُقدّم مستقبلاً من المكتب إلى الجمعية. وهي تتضمن فقط مسائل جدية تتعلق بعدم التعاون ومسائل توجد بشأنها استنتاجات ذات صلة خلصت إليها المحكمة. وقد جرت المشاورات الأولى مع أعضاء المكتب في ١١ أيار/مايو.

اجتماعات المكتب، والفريق العامل في لاهاي، والفريق العامل في نيويورك، ولجنة الرقابة، والفريق الدراسي المعني بالإدارة، حسب الوضع في ١١ أيار/مايو ٢٠١١ (بما في ذلك مشاورات غير رسمية)

المكتب	٦
الفريق العامل في لاهاي	١٧
الفريق العامل في نيويورك	٣
لجنة الرقابة	٩
الفريق الدراسي المعني بالإدارة	٤

الفريق العامل في نيويورك

استمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها المدعي العام للمحكمة، السيد/لويس- أوكامبو، والمدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، السيد/بييتر دي بان، وخبراء من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية الذي صدر له تكليف من المكتب بإجراء دراسة تخطيطية للتحقق من أجل تحديد الثغرات وحالات الازدواج الموجودة في هيكل الرقابة الحالي في المحكمة.

من اليسار إلى اليمين: المدعي العام، السيد/لويس مورينو- أوكامبو، ونائب رئيس الجمعية، السفيرة سيمونا - ميريلا ميكوليسكو

الفريق العامل في نيويورك

سيعقد الفريق العامل المعني بالتعديلات اجتماعه الأول في عام ٢٠١١ في ١٩ أيار/مايو لمناقشة ما يلي:

(أ) جوهر مقترحات التعديلات المحددة المعروضة؛

(ب) وأساليب عمل الفريق العامل وإجراءاته ودوره فيما يتعلق أيضاً بالتعديلات المحتمل تقديمها مستقبلاً؛

وذلك على أساس ورقة مقدمة من السفير بول سيغَر.

وما لم يُوجّه إخطار من الدولة (الدول) التي قدمت مُقترَحاً ما لتعديل نظام روما الأساسي، سيُفترض أن جميع المقترحات التي لم يُبَت فيها والواردة في الحاشية ٣ للقرار ICC-ASP/8/Res.٦ ما زالت معروضة على الفريق العامل من أجل النظر فيها. وإذا امتنع أحد الوفود أثناء المشاورات غير الرسمية عن تقديم مقتَرَح تعديل كان مدرجاً من قبل، فلن يُفسّر ذلك على أنه سحب ضمني للمُقتَرَح بل معناه أن الوفد المعني لم يرغب في مناقشة التعديل المقتَرَح في هذه المرحلة.

وفيما يتعلق بالجوانب الإجرائية، ستنظر المشاورات في جملة أمور من بينها ما يلي:

خطوات إجراءات التعديل في الحالات التي ينبغي أن يتدخل فيها الفريق العامل؛
العتبة التي ينبغي توافرها لإحالة تعديلات مقتَرَحة إلى الجمعية من أجل اعتمادها؛
الترتيب الذي يتبعه الفريق العامل في النظر في مقتَرَحات التعديلات؛
ما إذا كان ينبغي للفريق العامل أن يعتمد قواعد إجرائية ملزمة أم مبادئ توجيهية غير ملزمة.

السفير بول سيغَر، منسّق الفريق العامل المعني بالتعديلات

http://tinyurl.com/ICCASP8-res

أما المواضيع الأخرى المُسندة إلى الفريق العامل في نيويورك وميسّر كل منها، فبيان ذلك كما يلي:

- التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، السيدة/غلينا كابيّو دي دابوان (فنزويلا، جمهورية - البوليفارية)
- خطة العمل، السيدة/وانا فلوريسكو (رومانيا)
- اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات، السيدة/فرانسيسكا بيدروس-كارّيتيرو (إسبانيا)
- المتأخرات، السيد/يوكيهيرو وادا (اليابان)

الفريق العامل في لاهاي

(أ) التعاون

ميسّر التكامل

نظر الفريق العامل في عدد من المسائل المتصلة بموضوع التعاون، بما في ذلك تشريعات التنفيذ الوطنية، والدعم السياسي والدبلوماسي للمحكمة، والإفراج المؤقت، وإنفاذ الأحكام، والأساس القانوني لطلبات المساعدة والتعاون، والأنواع الجديدة من الأدلة، ونقل الشهود. وأوضحت الميسّرة، السفيرة ماري هويلان (أيرلندا) أنه ستُجرى اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر مشاورات غير رسمية بشأن المسائل التي حددتها جمعية الدول الأطراف في دورتها التاسعة.

(ب) التكامل

أجرى الميسّران السيدة/يولاند دواريكا (جنوب أفريقيا) والسيد/كريستيان نيغارد نيسين (الدانمرك) مشاورات غير رسمية ركزت على الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم ويعزّز الجهات القضائية الوطنية ويمكّنها من التحقيق في الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي والمقاضاة بشأنها، وهو ما يُعرف بـ«التكامل الإيجابي». وشملت المشاورات أيضاً مسائل أخرى مثل التكامل بوصفه مبدأً قانونياً، ودور جمعية الدول الأطراف ودور أمانتها، ودور المحكمة، وتعزيز الجهات القضائية الوطنية.

(ج) آلية الرقابة المستقلة

ميسّرا آلية الرقابة المستقلة

عقد الميسّران المتشاركان السيد/سيريل بورليه (كندا) والسيدة/ناتاشا شيبينيك (سلوفينيا) جلسات بشأن هذا الموضوع. وبخصوص مهمة التحقيق المسندة إلى آلية الرقابة المستقلة، سيقوم الرئيس المؤقت لهذه الآلية بإعداد دليل إجراءات التحقيق. وفضلاً عن ذلك، فإن الفريق العامل القانوني المشترك بين الأجهزة والرئيس المؤقت قد بدءا بالفعل في تحديد الصكوك القانونية التي قد يلزم تعديلها من أجل وضع مهمة التحقيق الخاصة بآلية الرقابة المستقلة موضع التطبيق ومن أجل تحديد الإجراءات الضرورية لتنفيذ هذه التعديلات.

وبخصوص مهام التفتيش والتقييم الخاصة بآلية الرقابة المستقلة، تلقى الفريق إحاطات من خبراء مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية العاملين في إجراء الدراسة التخطيطية للتحقق.

(د) الضحايا والمجتمعات المتأثرة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

قادت الميسّرة، السيدة/ميا آرو – سانتشيس (فنلندا) المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع، وهو ما تضمن بيانات بشأن الموضوع من جانب شتى مكاتب المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا. وستساعد المناقشات المحكمة في استعراض استراتيجيتها فيما يتصل بالضحايا بحلول منتصف عام ٢٠١١.

أما المواضيع الأخرى المُسندة إلى الفريق العامل في لاهاي وميسّر كل منها، فبيان ذلك كما يلي:

- التخطيط الاستراتيجي، السفير جان – مارك هوشايت (لكسمبرغ)
- الميزانية [لم يُسمّ الميسّر بعد]

الفريق الدراسي المعني بالإدارة

قام الفريق الدراسي المعني بالإدارة، برئاسة السفير بييتر دي سافورنين لومان (هولندا)، بعقد جلسات لمناقشة ثلاث مجموعات من البنود.

أما المجموعة الأولى فستركز على العلاقة بين المحكمة والجمعية، وستتناول المسائل المتعلقة بتمديد ولاية القضاة، وعملية انتخاب القضاة ورئيس المحكمة، ونطاق وولاية الاستقلال القضائي مقابل المساءلة الإدارية.

وأما المجموعة الثانية فستركّز على تعزيز الإطار المؤسسي داخل المحكمة وستتناول المسائل المتعلقة بسلطات رئيس المحكمة واختصاصاته، ومتابعة تقرير الإدارة الداخلي (ICC–ASP/9/34).

وستركّز المجموعة الثالثة على زيادة كفاءة العملية الجنائية وستتناول المسائل المتعلقة بالتعجيل بالعملية الجنائية، والجبر.

وبالنظر إلى أن بعض المسائل تدخل ضمن أكثر من مجموعة، فإن جهات التنسيق ستعمل بشأن ما يخصها من مجموعات وستنسّق أيضاً المناقشات بشأن المسائل المشتركة بين المجموعات. وفضلاً عن ذلك، وعملاً بقرار الجمعية القاضي بأن تعمل الدول الأطراف مع المحكمة على نحو وثيق، ستنشئ المحكمة فريق اتصال بغية تيسير هذه العملية.

المجموعة الثالثة

السيد/يوشيكي أوغاوا (اليابان)

المجموعة الثانية

السيد/غيّوم ميشيل (المكسيك)

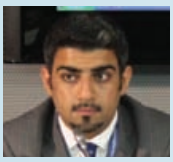

المجموعة الأولى

السيد/قنبر حسين بور (المملكة المتحدة)

لجنة الميزانية والمالية تختتم دورتها السادسة عشرة (١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١)

السيد/لين باركر، الذي تولى مهام وظيفة رئيس مكتب

انتخب المكتب السيد/ماساتوشي سوغيورا (اليابان) لكي يتم ولاية السيد/ شينيشي بيدا الذي استقال في أذار/مارس.

صندوق الطوارئ

في عام ٢٠٠٤، وافقت الجمعية على إنشاء صندوق للطوارئ لضمان إمكانية أن تغطي المحكمة ما يلي:

(أ) التكاليف المرتبطة بوضع غير متوقع ناشئ عن قرار اتخذه المدعي العام بفتح تحقيق ما؛ أو
(ب) مصروفات لا يمكن تجنبها تتعلق بتطورات في حالات قائمة لم يمكن توقعها أو لم يمكن تقديرها بدقة وقت اعتماد الميزانية؛ أو
(ج) التكاليف المرتبطة باجتماع غير متوقع لجمعية الدول الأطراف.

والحد الأدنى للصندوق الاحتياطي هو ٧ ملايين يورو.

الإخطارات والاستعمال الفعلي في عام ٢٠١٠

ثلاثة إخطارات	٨,٢٤ ملايين يورو
المبلغ المسحوب من الصندوق	٠,٤٠ مليون يورو
المبلغ المستوعب من داخل الميزانية الموافق عليها	٤,٧٤ ملايين يورو
النفقات المتصلة بالإخطارات الثلاثة	٥,١٤ ملايين يورو

إخطارات عام ٢٠١١ (حسب الوضع في ١١ أيار/مايو ٢٠١١)

ثلاثة إخطارات	٤,٧٠ ملايين يورو
نقل أربعة شهود محتجزين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى لاهاي	٠,٢٣ مليون يورو
المساعدة القانونية للسيد/مباروشمانا	٠,٤٠ مليون يورو
الحالة في ليبيا	٤,٠٧ ملايين يورو

التوصيات الرئيسية للجنة الميزانية والمالية

المقترحات التي لها تأثير على الميزانية:
يجب أن يُقدّم إلى اللجنة أي مقترَح من مقترحات المحكمة له آثار على الميزانية البرنامجية، سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، لكي تنظر فيه اللجنة وتوافق الجمعية عليه قبل تنفيذه من جانب المحكمة.

إحالات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
إن لجنة الميزانية والمالية، وقد لاحظت أن الدور المركزي الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في نظام القضاء الجنائي الدولي يعود بالنفع على المجتمع الدولي بأسره، أشارت إلى أن جمعية الدول الأطراف قد ترغب في أن تنظر في العمل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستكشاف خيارات لتغطية العبء المالي المترتب على إحالات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

افتراضات الميزانية لعام ٢٠١٢:
تجري المحكمة تحليلاً متعمقاً يرمي إلى تحقيق الكفاءة ووفورات أخرى بغية المساعدة على التعويض عن الزيادات المحددة الهامة في الميزانية.

الموارد البشرية:
تحتاج المحكمة إلى تحسين نشر المعلومات عن الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية، وخاصة فيما يتعلق بالدول ذات التمثيل الناقص والدول غير الممثَّلة.

المباني الدائمة:
ينبغي وضع استراتيجية تمويل تتناول ليس فقط «التكاليف الواردة في الإطار ٤ (Box 4 costs)» ولكن أيضاً أي تجاوزات أخرى في التكاليف يُحتمل أن يواجهها المشروع.

المباني المؤقتة:
ينبغي أن تنطلق المحكمة استباقياً، مع التحلي بالسرعة والحذر، في التفاوض على أفضل ترتيبات إيجار وأن تنظر أيضاً في التدابير الممكنة لتحقيق وفورات في التكاليف.
أما مسألة من ينبغي أن يدفع الإيجار المؤقت اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ فهي مسألة سياسية تدخل بشكل ثابت ضمن اختصاص جمعية الدول الأطراف والدولة المضيفة.

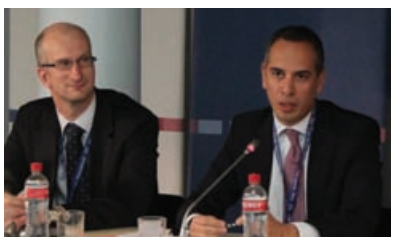

من اليمين إلى اليسار: رئيس ونائب رئيس لجنة الميزانية والمالية، السيد/سانتياغو وينز والسيد/جوهاني ليميك، على التوالي، أثناء إحاطة الفريق العامل في لاهاي

مقابلة مع السفيرة سيمونا–ميريلا ميسوليسكو، نائب رئيس جمعية الدول الأطراف

منسقة الفريق العامل التابع للمكتب في نيويورك والممثلة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

كيف دخلتم مجال العدالة الجنائية الدولية؟

شاركت رومانيا مشاركة إيجابية في مفاوضات نظام روما الأساسي وكذا في نشاط الجمعية. وكنا عضواً في المكتب منذ ٢٠٠٥، وتقلدنا أيضا منصب المقرر في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. وبصفتي الممثلة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة، يعد منصب نائب الرئيس في أثناء الدورة التاسعة للجمعية شرفاً عظيماً وتجربة مُرضية.

هل تؤثر تجاربك الشخصية في عملك نائبًا لرئيس الجمعية؟

طيلة تجربتي الدبلوماسية على مدى ٢٠ سنة، وبصفتي خبيرة إعلامية أيضا – حيث عملت في كوسوفو في ١٩٩٩–٢٠٠٠ وفي العراق في ٢٠٠٦–٢٠٠٧ – تبين لي أن إعداد رسائل منظمة جيداً وإيصالها أمر حاسم. وبصفتي نائب لرئيس الجمعية ومنسقةً لفريقها العامل في نيويورك، من أهدافي الرئيسية إطلاع ممثلي الدول الأطراف على الأنشطة الحالية للمحكمة، وتعزيز مناقشات مثمرة ومفيدة بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل. وتعد خلفيتي الأكاديمية وتجربتي الكبيرة في مجال الإعلام العام أمراً مفيداً في القيام بهذه المهام و... في إقامة حلقات الوصل.

ما هي في رأيك التحديات الرئيسية التي تواجهها الجمعية والمحكمة في هذه المرحلة، ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة لرئيس الجمعية والمدعي العام وستة قضاة؟

بعد نجاح المؤتمر في كمبالا، يتعين على الجمعية التركيز على تحسين وتعزيز علاقتها مع المحكمة، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وثمة جانب حاسم هو تعزيز التعاون بين الجهتين. ونحن نعلم أن هذه مهمة صعبة، وأن المكتب بصدد اتخاذ خطوات لمعالجة ذلك من خلال مناقشة آلية للتصدي لحالات عدم التعاون في المستقبل.

ويعد انتخاب المدعي العام والقضاة الستة الجدد أمراً حيوياً يُعالَج بمسؤولية وجدية ودقة تامة. وقد أنشأ المكتب لجنة للبحث لتحديد أفضل شخص ممكن لتقلد منصب المدعي العام، وعُينت جهة اتصال لدى اللجنة الاستشارية المعنية بترشيح القضاة والمنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وتهدف كل هذه الخطوات إلى ضمان ترشيح أعلى الناس كفاءة وانتخابهم. وينطبق الشيء نفسه على المشاورات المتعلقة بتحديد هوية الرئيس الجديد للجمعية، وهي المهمة التي كُلفت بها، وهذا أمر معقد ومستعص جدا لا لأننا نحاول إيجاد المرشح الذي يطابق تماما الوصف المطلوب، ولكن أيضا بسبب الرئيس الحالي، السفير فينافيسر، الذي جعل المعايير المهنية عالية جدا طيلة تقلده هذا المنصب المرموق.

كيف ينظر إلى المحكمة الجنائية الدولية في الأمم المتحدة وبصفة خاصة بعد إحالة الحالة في ليبيا من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟

كان اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٩٧٠ لحظة عظيمة للمحكمة الجنائية الدولية والعدالة الجنائية بصفة عامة. لقد كانت لحظة لا بد من اغتنامها، وأثبت أعضاء مجلس الأمن أنهم مدركون لهذه الفرصة.

وينقل الإجماع على القرار إلى المجتمع الدولي إشارة قوية لدعم المحكمة الجنائية الدولية ويبين أن مبررات إنشاء المحكمة قد اتضحت.

كم عدد الممثلات الدائمات في مقر الأمم المتحدة وهل لديكم شبكة أو اجتماعات غير رسمية تجتمعون خلالها؟

منذ قريب رحبنا بالسفيرة الثانية والعشرين – الممثلة الدائمة لسلطنة عمان. نحن قريبات جدا من بعضنا البعض ونلتقي بانتظام، في جميع أنواع الأشكال الإبداعية الرسمية، محاولات أن نكون محركا لترويج القضايا الجنسانية في الأمم المتحدة، مع العمل أيضا على بعض البرامج التوجيهية وحلقات العمل لجميع الدبلوماسيات من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

الأمور الشخصية المفضلة

الهوايات
موسيقى الجاز، والمسرح، ورقص السالسا

مطعم في مدينة نيويورك:
بيلا بلو

قراءة يُنصح بها:
«سيدتي الأمينة» من تأليف مادلين أولبرايت

فيلم شوهد مؤخراً:
«Biutiful»

الطبق المفضل:
فطائر جبنة أمي

المكان المفضل لعطلة الصيف/الشتاء:
دلتا الدانوب، رومانيا

الموقع الشبكي المفضل:
www.mystudios.com/artgallery/

منشور جمعية الدول الأطراف*

اجتماع الكومنولث بشأن المحكمة الجنائية الدولية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

* بالعربية والإنكليزية والفرنسية والأسبانية

مقابلة مع فخامة السيد جوزيف دايس، رئيس الدورة ٦٥ للجمعية العامة للأمـم المتحدة

© صور الأمم المتحدة – ديفرا بيركوفيتش

كان السيد دايس رئيس الاتحاد السويسري، وزير الشؤون الخارجية وزير الاقتصاد

ما هي الأهمية التي توليها للمحكمة الجنائية الدولية الأمم المتحدة وبخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة؟

كانت الأمم المتحدة في طليعة التطورات الرئيسية الطارئة في مجال العدالة الجنائية الدولية، وفي هذا الصدد، كانت المنتدى الذي احتضن منذ عام ١٩٩٦ المفاوضات المتعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية، وهو ما أدى إلى اعتماد نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨ في المؤتمر الدبلوماسي التي عقدته الأمم المتحدة في مرافق منظمة الأغذية والزراعة التابعة لها. وقد تطور نظام روما الأساسي منذ بدء نفاذ النظام الأساسي في عام ٢٠٠٢ ويحتل الآن مكانة مركزية في مجال العدالة الجنائية الدولية، إذ يعد هذا النظام المحكمة الجنائية الدائمة الوحيدة ولديه عدد متزايد باستمرار من الدول الأطراف. بيد أن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي، لأسباب مختلفة، ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي، تعترف وترحب بهذا الدور. وبناء عليه، تهتم الجمعية العامة للأمم اهتماما كبيراً بتطورات المحكمة الجنائية الدولية وبالبحث عن سبل التعاون في مسعانا المشترك لإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية التي عرفتها البشرية.

ما هو أساس علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدة؟

يؤكد نظام روما الأساسي من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ وعلاوة على ذلك أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن العدالة، لا سيما العدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع، عنصر أساسي للسلام المستدام. وأعتقد أن السلام والعدالة مرتبطان، وأنه لا يمكن عموماً أن يتحقق أي سلام دائم إذا لم يُقدّم المسؤولون عن أبشع الجرائم إلى العدالة.

من حيث النظام القانوني، يتناول اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠٠٤ عدة جوانب من هذه المسألة. ويحرص التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى الجمعية العامة وكذلك القرار الذي تتخذه الجمعية العامة كل عام على أن يكون جميع الدول الأعضاء على بينة من التطورات الحاصلة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مُنحت المحكمة الجنائية الدولية صفة مراقب في الجمعية العامة، وهناك مكتب اتصال للمحكمة الجنائية الدولية بمقر الأمم المتحدة يضمن وجوداً مستمراً للمحكمة في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، هناك علاقة مستمرة بين المنظمتين، تتمثل في المناقشة السنوية بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية؛ وفي المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى جمعية الدول الأطراف لعقد بعض دوراتها السنوية في نيويورك؛ وفي تيسير الأمم المتحدة للأنشطة الميدانية التي تقوم بها المحكمة، على سبيل المثال لا الحصر. وأود أن أذكر أيضا، في هذا الصدد، أن مجلس الأمن أحال بالإجماع، في قراره ١٩٧٠ (٢٠١١)، الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وطلب تدخله.

كيف ترى العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية في الميدان؟

كما ذكرت، الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية منظمتان دوليتان مختلفتان؛ وبالتالي، كل واحد يعترف باستقلال الآخر ويحترمه. هذه هي نقطة الانطلاق لأي تعاون. وكما هو مبين في النظام القانوني المشار إليه سابقا، للأمم المتحدة ولاية متعلقة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حسب الاقتضاء، ولكن دائما في إطار ولايتها وقدراتها، مع الحرص على ألا يهدد ذلك موظفي الأمم المتحدة أو أطرافاً ثالثة، وألا يمس قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ عملياتها.

ما هي اللجان التي ستحال في إطارها الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

اللجنة (القانونية) السادسة واللجنة الثالثة (حقوق الإنسان) هما اللجنتان اللتان تناقشان عادة المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية. وهذا أمر منطقي لأن اللجنة السادسة، التي تجمع خبراء قانونيين، هي المكان الذي بدأت فيه المفاوضات التي أدت إلى مؤتمر روما وبعدها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ وشارك العديد من الخبراء القانونيين في اللجنة التحضيرية التي وضعت الأساس لتنفيذ نظام روما الأساسي، بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، وتفاوض الخبراء القانونيون أيضا على اتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية المشار إليه سابقا. وعلاوة على ذلك، ساهم الخبراء القانونيون بنشاط في التحضير للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي. ويُنظر أيضا في بعض قضايا المحكمة الجنائية الدولية في الاجتماعات السنوية للمستشارين القانونيين في وزارة الخارجية، الذي يُقام خلال «أسبوع القانون الدولي»، عادة في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر.

حتى الآن تتحمل تكاليفَ إحالات مجلس الأمن جمعيةُ الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، التي تتكون من ١١٤ دولة طرفاً. وقد تبلغ هذه الإحالات بسهولة عدة ملايين يورو، وتبلغ تقديرات التكاليف المتعلقة بإحالة ليبيا وحدها إلى ٤ ملايين يورو. واقترحت لجنة الميزانية والمالية التابعة لجمعية الدول الأطراف مؤخراً أن عبء تقاسم التكاليف قد يستحق مزيداً من المناقشة مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن المجتمع الدولي قاطبةً يستفيد من التحقيقات والملاحقات القضائية التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية، فهل سيكون هناك مجال لمناقشة هذا الأمر؟

السيد جوزيف دايس (في الوسط)، يرأس اجتماعا للجمعية مع الأمين العام بان كي مون (على اليسار) ومحمد شعبان، وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات

© صور الأمم المتحدة – ديفرا بيركوفيتش

© صور الأمم المتحدة – باولو فيلغويراس

السيد جوزيف دايس (في الوسط)، يرأس اجتماعا للجمعية مع الأمين العام بان كي مون (على اليسار) ومحمد شعبان، وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات

مسألة ما إذا كان ينبغي إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة هو بالطبع مسألة تخص الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاتفاق عليها. بعد ذلك تأتي مناقشة مضمون هذه المسألة. بيد أنني لن أستطيع التعليق على نتائج هذه المناقشات ولا على شكلها. يمكنني فقط الإشارة إلى أن مجلس الأمن هو من قرر في القرارات ذات الصلة أن تظل تكاليف أنشطة المحكمة الجنائية الدولية خارج ميزانية الأمم المتحدة، مع آثار ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

في نيسان/أبريل عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً حول سيادة القانون، سيعقبه اجتماع رفيع المستوى في الدورة ٦٧ للجمعية العامة. هل ترون أن هناك دوراً للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن مسألة التكامل، حيث تُبذل الجهود لتقديم المساعدة إلى النظم الوطنية للتحقيق والملاحقة القضائية بشأن أنواع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي؟

للأمم المتحدة اهتمام شديد بتعزيز سيادة القانون وفي هذا الصدد هناك صلة واضحة مع مسألة التكامل. لقد سمعت في مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي عام ٢٠١٠، في كمبالا، أن كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، مثل المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قدموا مساهمات هامة حول موضوع التكامل على وجه التحديد لأن الأمم المتحدة في موقع فريد من نوعه بسبب العمل الذي تقوم به بطرق مختلفة. في كمبالا عُهدت إلى جمعية الدول الأطراف وأمانتها بولاية المضي قدما في أنشطة التكامل. وأعتقد أن على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في المقام الأول أن تستكشف السبل والوسائل التي يمكن من خلالها إعمال مبدأ التكامل وتعزيزه.

حفلة ترحيب استضافتها جمهورية مولدوفا

من اليسار: سفير جمهورية مولدوفا، وسعادة السيد ميهاي غريبينسيا، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ هيون سونغ ونائب رئيس الجمعية، السفير خورخي لوموناكو، خلال حفل أقيم في مقر المحكمة لاستقبال الدولة الطرف ١١٤.

الدول الأطراف ال١١٤في نظام روما الأساسي

الدول الأطراف ال ٦٦ في الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها

صدقت دولتان جديدتان، كوستاريكا والجمهورية التشيكية، على الاتفاق بشأن امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية.

إنفاذ اتفاق بشأن الأحكام مع صربيا

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقعت السيدة سنيزانا مالوفيتش، وزيرة العدل في صربيا والقاضي سونغ سانغ هيون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية اتفاقاً بشأن تنفيذ الأحكام.

إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

مقاطع من الأحكام الأساسية في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٠ (٢٠١١) إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية:

٤ – «يقرر إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٥ – يقرر أن تتعاون السلطات الليبية تعاوناً كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملا بمقتضيات هذا القرار، وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب ذلك النظام، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام؛

. . .

٨ – يسلم بأن الأمم المتحدة لن تتحمل أي نفقات تنجم عن إجراء الإحالة، بما في ذلك ما يتصل بها من نفقات تتعلق بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية، وأن تتحمل تلك التكاليف أطراف نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

الوثائق ذات الصلة :
http://mootcourt.icc-cpi.info/

معرض الصور:
http://tinyurl.com/Moot-Mexico

خطة العمل – مسابقة تجريبية بشأن المحكمة الجنائية الدولية (الجولة الإسبانية)

يعد هذا النوع من المسابقات، والمعروف أيضا باسم المحكمة الصورية، نشاطا مرموقا خارجا عن نطاق المناهج الدراسية المتبعة في العديد من معاهد وكليات الحقوق التي يشارك فيها الطلاب في إجراءات المحكمة الصورية. وتشمل صياغة موجزات والمشاركة في المرافعات الشفوية.

وسوف تقوم الأفرقة المشاركة بأدوار مكتب المدعي العام والدفاع والممثلين القانونيين للضحايا. وخلال المرحلة الشفوية، يجب أن تدافع الأفرقة عن كل موقف من المواقف أمام مجموعة من القضاة. وتكون الجولة النهائية شفوية فحسب.

في ٢٠١١، قُسّمت المسابقة إلى ثلاث مراحل؛ الأولى على المستويين الوطني والدولي، ثم في مقر المحكمة الجنائية الدولية في المرحلة النهائية. وجرت مسابقات وطنية في كولومبيا وإسبانيا وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية). وشاركت أفرقة من شيلي وإكوادور والمكسيك أيضا في المرحلة الدولية، التي تمت في مكسيكو في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل. أما المرحلة النهائية فستتم في لاهاي في ١٠ حزيران/يونيو.

حلقة النقاش بشأن العدالة الجنائية

موازاةً مع هذه المسابقة، عقدت سلسلة من الجلسات بشأن المحكمة الجنائية الدولية والمواضيع ذات الصلة بالعدالة الجنائية في معهد البحوث القانونية التابعة الوطنية المستقلة بمكسيكو.

السيد اليخاندرو فرنانديز فاريلا خيمينيز، المدير العام للشؤون القانونية في جامعة مكسيكو الوطنية المستقلة، والسيد سيرجيو غارسيا راميريز، باحث بجامعة مكسيكو الوطنية المستقلة والرئيس السابق لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والسيد رينان فيلاسيس، مدير الأمانة العامة للجمعية

السيد كارلوس كاستريسانا، المدعي العام المعني بمكافحة الفساد في اسبانيا والمدير السابق للجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا

فوز جامعة بوند (استراليا) بمسابقة تجريبية بشأن المحكمة الجنائية الدولية (الجولة الإنكليزية)

في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، قام قضاة المحكمة الجنائية الدولية، إليزابيث أوديو بنيتو (في الوسط)، سانجي ماسينونو (في اليمين) كريستين فان دن فينغارت (إلى اليسار) بإعلان فوز الفريق الذي يمثل جامعة بوند (أستراليا) في النسخة الانكليزية من المنافسة التجريبية للمحكمة الجنائية الدولية. وفازت جامعة نالسار للقانون (الهند) وكلية الحقوق أوسغود هول (كندا) بالمرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

الوسط: القضاة الثلاثة مع فريق جامعة بوند، في مقر المحكمة في لاهاي المحكمة الجنائية الدولية ©

مقابلة مع السيد خوسيه ريكاردو دي لا برادا

قاضي المحكمة الوطنية في اسبانيا، والقاضي الدولي السابق في قسم جرائم الحرب التابع لشعبة الاستئناف في محكمة البوسنة والهرسك

لقد شاركت قاضيا في المرحلة النهائية من المحاكمات الصورية على المستوى الوطني ، التي تمت في مدريد وبوغوتا. ما هي أهمية هذه الأحداث في تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب؟

أعتبرها ذات أهمية حاسمة، وخصوصا بين الطلاب والأوساط الأكاديمية. وهي توفر نهجا عمليا للغاية لهذه المواضيع التي يشارك فيها المشاركون حقّاً ويتنافسون من أجل الأفضل. وفي حين أنها ذات أهمية أساسية بالنسبة لجميع البلدان، فهي بلا شك تكتسي أهمية أكبر في البلدان التي تمت فيها مؤخرا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ما هو قدر الاهتمام بالقانون الجنائي الدولي بين القضاة والأوساط الأكاديمية؟

لسوء الحظ، ليس بالقدر الذي ينبغي أن يكون. ففي حالة اسبانيا، أشعر أن هناك المزيد من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية بين القضاة أو المحامين. فعلى سبيل المثال، هذه هي السنة الأولى التي تم فيها إدراج دورات تدريبية محددة في هذا المجال في برامج التعليم المستمر للقضاة الأسبان أو المحامين والتي تتضمن أكثر من الزيارة المعتادة، شبه السياحية، إلى المحاكم الدولية والمحاكم الموجودة في لاهاي. وليس هناك ما يضمن أن يُكرّر هذا النوع من النشاط في المستقبل، وهو ما قد يبدو غير معقول.

كيف يمكن تعميم المزيد من المعلومات على القضاة والمحامين حول المحكمة الجنائية الدولية؟

يجب أن تكون هناك إدارة تقوم بذلك، من خلال إعداد برنامج تدريب خاصة، سواء بالنسبة للتدريب الأولي للقضاة والمحامين وكذلك للتعليم المستمر لأولئك الذين لديهم بعض الخبرة، لكن لم يطّلعوا قطّ على هذه المواضيع. يجب أن تكون الأنشطة مصممة بشكل جيد، وتستهدف «المهنيين النّضّج»، أي أنها يجب أن تجبرهم على المشاركة بنشاط في هذا الموضوع، بدلا من أن تتمثل في تدريب نظري محض، وهو ما لن ينال من الاهتمام إلا نسبة.

في رأيك، كيف تم تطور القانون الجنائي الدولي منذ إنشاء المحاكم المخصصة؟

لقد تطور القانون الجنائي الدولي إلى حد كبير في الآونة الأخيرة. بدأ من لا شيء تقريبا. وعمليا، فقد قامت المحاكم الدولية بكل شيء «من جديد»، من خلال المؤسسات الأكاديمية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا يعني تحولا نموذجيا جذريا. لقد انتقلنا من حالة الإفلات من العقاب الذي كان شائعا، إلى حالة يخاف فيها أسوأ منتهكي حقوق الإنسان حقا.

ما هي التحديات الرئيسية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب؟

يعدّ أكبر تحدّ ترسيخ ثقافة عدم الإفلات من العقاب. مما سيسمح للبلدان أن تضطلع بمسؤولياتها لتحقيق الكفاءة وملاحقة الجرائم الدولية. ولذا، فقد كان التقدم المحرز في مؤتمر كمبالا كبيراً جدا، ولا سيما أنه يعزز مبدأ التكامل الإيجابي.

في السنوات الأخيرة، قلّصت بعض الدول من نطاق تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالولاية القضائية العالمية. هل يعدّ هذا نكسة للعدالة؟

بالتأكيد. فبدلاً من التوجه نحو مسؤولية مشتركة بين جميع الدول في محاكمة أخطر الجرائم الدولية، بصرف النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه، وبالتالي القضاء على أي ثغرات في النظام، يبدو أن الدول تريد أن تغض الطرف وتفضل التفكير بأنها قد قامت بالواجب بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية واثنين من المحاكم الدولية «المخصصة». لكن هذا ليس هو الحال، للأسف تتمتع هذه المحاكم الدولية بنطاق محدود، فهي موجودة لتكمل المحاكم الوطنية وليس العكس.

بناء على تجربتك، ما هي التحديات التي تواجه البلدان التي تعيش حالات ما بعد النزاع في التحقيق والملاحقة القضائية لجرائم مثل تلك المذكورة أعلاه، وما هي المزايا في الإجراءات الوطنية بالمقارنة مع الإجراءات التي تقع في المناطق النائية التي وقعت فيها الأحداث؟

في البداية، ومباشرة بعد انتهاء النزاع، سيكون في غاية التعقيد والصعوبة تحقيق العدالة عن طريق المحاكم الوطنية. إذ عادة ما يكون هناك نقص في الهياكل الضرورية والمرافق والتشريعات الملائمة وقضاة مدربين بشكل مناسب وغير متحيزين. ومع ذلك، فإن التجربة تدل على أنه في غضون سنوات قليلة، يمكن استعادة الهياكل الأساسية للنظام القضائي في البلدان المتضررة، وأنه بدعم دولي، بما في ذلك من القضاة الدوليين، يمكن للمحاكم الوطنية أن تكون قادرة على محاكمة الجرائم الدولية التي ارتكبت في الماضي وذلك بنزاهة وكفاءة، على الأقل إلى حدّ ما. مما يسمح بإجراء تحقيقات أكثر استهدافا وشمولية في الميدان، وإجراء المحاكمات وتوجيه الاتهامات في أماكن أقرب من مكان النزاع، سواء جغرافيا وفيما يتعلق بالأشخاص المعنيين، وهو أمر يعد في نهاية المطاف في غاية الأهمية. كما يساهم بلا شك في عملية العدالة الانتقالية ككل لتحقيق مستوى معقول من المصالحة، وهي عملية تقوم دائما فيها العدالة بدور أساسي.

مجموعة القضاة في الجولة الكولومبية النهائية، بوغوتا

زيارات رئيس الجمعية

لاهاي

قام الرئيس ويناويسر بزيارة إلى لاهاي من ١٤ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ حيث عقد اجتماعا غير رسميا مع ١٦ قاضياً من قضاة المحكمة لاجراء تبادل آراء مفتوح وغير رسمي بشأن جملة أمور منها فريق الجمعية الدراسي، وجوانب عمل فيما يتعلق بميزانيتها بما في ذلك دورة الميزانية وإمكانية تسريع الإجراءات القضائي والمباني الدائمة للجمعية

وعقد أيضا اجتماعا مع رؤساء الأجهزة الثلاثة بمشاركة نائب رئيس الجمعية ورئيس الفريق العامل بلاهاي، السفير خورخي لوموناكو، رئيس الفريق الدراسي المعني بالحوكمة، السفير بيتر دي سفورنان لومان، ومدير أمانة الجمعية، لغرض إجراء تبادل وجهة نظر غير رسمي بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك للدول الأطراف والمحكمة، سيما في إطار الفريق الدراسي.

إضافة إلى ذلك، تحدث في الندوة المعنية بآثار مؤتمر استعراض المحكمة الجنائية الدولية لسنة ٢٠١٠، التي نظمها مركز كروشيوس للدراسات القانونية الدولية وجامعة ليدن بشأن موضوع التحديات المطروحة على جمعية الدول الأطراف.

http://tinyurl.com/ASP2011-HAG1

سنغفورة

خلال زيارة قام بها خلال شهر نيسان/أبريل إلى سنغفورة، خاطب الرئيس فينافيسر إحدى اللجان الوزارية بشأن نتائج المؤتمر المعني بالإستعراض.

أديس أبيبا وكينيا

زار السفير فينافيسر أديس أبيبا في كانون الثاني/يناير خلال الإعداد لقمة الاتحاد الإفريقي كجزء من جهوده لتعزيز الحوار وتيسير تبادل الآراء مع اللجنة الإفريقية ومع الدول الإفريقية وغيرها من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

وقام السفير فينافيسر أيضا بزيارة كينيا من ٢٧ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لأجل إجراء مشاورات بشأن قضايا المحكمة الجنائية الدولية. واجتمع السفير فينافيسر مع رئيس كينيا صاحب الفخامة السيد مواويي كيباكي، وأعضاء اللجنة الحكومية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية بمافيهم المدعي العام السيد المحترم اموس واكو ووزير العدل السيد المحترم موتولاكيلونزو ووزير الآراضي السيد جيمي أورونكو إضافة إلى مسؤوولين حكوميين كبار آخرين وأعضاء البرلمان.

اجتمع السفير فينافيسر أيضا مع أعضاء السلك الديبلوماسي ومختلف مجموعات المجتمع المدني وكذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بكينيا، وذكّر بدور كينيا القوي في إطار المحكمة الجنائية الدولية.

معرض الصور:
http://tinyurl.com/ASP2011-Kenya

منظمة الدول الأمريكية

قام السفير فينافيسر بزيارة لمنظمة الدول الأمريكية يوم ١٠ آذار/مارس في واشنطن حيث ناقش المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية مع سعادة السيد خوصي ميشيل انسولزا الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وشارك أيضا في اجتماع عقدته اللجنة المعنية بالشؤون القانونية والسياسية للمجلس الدائم للمنظمة بشأن المحكمة الجنائية الدولية

http://tinyurl.com/ASP2011-OAS

لجنة المراقبة المعنية بالمباني الدائمة.

بدأت المرحلة التصميمية الأخيرة يوم ١ آذار/مارس ٢٠١١ ومن المقرر أن يسلم المقاول البناية يوم ١أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بينما ستبدأ المحكمة عملياتها في المباني الجديدة في كانون الأول/ديسمبر٢٠١٥.

ما تزال الميزانية الإجمالية للمشروع تقدر بالحد الأقصى البالغ ١٩٠ مليون يورو بأسعار ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ميزانية ١٩٠ مليون يورو، قدمت المحكمة تقريرا، في ١١آذار/مارس، لتحديد التكاليف الأخرى ذات الصلة بالمشروع لكن التي لا صلة لها بالبناء، والمعروفة باسم "الصندوق ٤ للتكاليف"، بمبلغ ٤٢,٣ مليون يورو. وسوف تجري لجنة الرقابة في الأشهر المقبلة تدقيقا مفصلا لهذا التقدير الأول. وكان يعتبر الصندوق ٤ للتكاليف عنصرا من عناصر التكاليف منذ عام ٢٠٠٦، لكن كان يتعذر إجراء تقدير كمّي حتى يحصل تقدم في مرحلة التصميم الأولية.

رئيسة المجلس، السيدة اليزابيث رين، وهي تتلقى مساهمة ٥٠٠،٠٠٠ جنيه من سفير المملكة المتحدة، السيد بول أركرايت

اشتراكات الدول لسنة ٢٠١١

أندورا	١٥٠٠٠ يورو
بلجيكا	٢٤٠٠٠ يورو
ألمانيا	١١٠٠٠٠ يورو
النرويج	٢٥٣٥٠٠ يورو
اسبانيا	٦٠٠٠٠ يورو
المملكة المتحدة	٥٨٤٥٠٠ يورو
المجموع	١٠٤٧٠٠٠ يورو

الصندوق الاستئماني للضحايا

أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في دورتهم السنوية التي عقدت في لاهاي يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١.

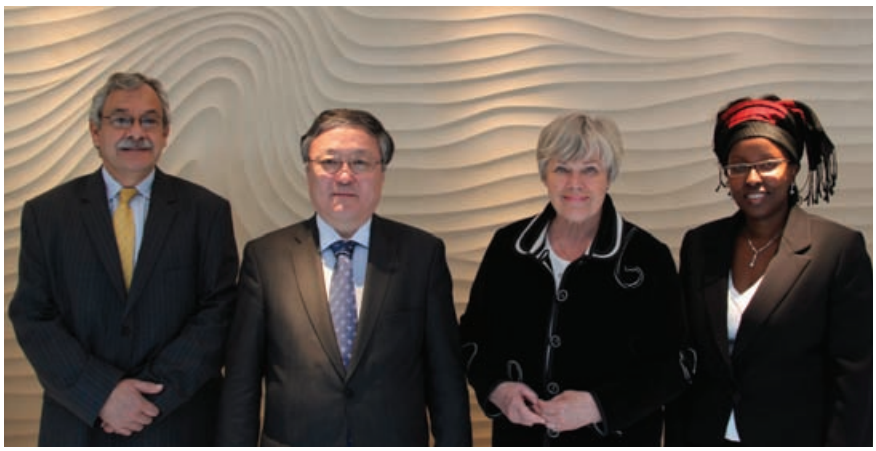

من اليسار: السيد إدواردو بيزارو ليونغوميز (كولومبيا)، والسيد بولغا ألتانغيريل (منغوليا)، والسيدة اليزابيث رين (فنلندا)، والسيدة بيتي كاري كيرايتو (كينيا).

اجتماع رابطة محاميي مدينة نيويورك بشأن المؤتمر الاستعراضي

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نظمت رابطة محاميي مدينة نيويورك اجتماعاً بعنوان «أفكار حول المؤتمر الاستعراضي للمحكمة الجنائية الدولية : دراسة في النجاح والفشل والتأثير على أفريقيا»

من اليسار : السيدة جنيفر تراهان، جامعة نيويورك، والسيد ريتشارد ديكر، من منظمة رصد حقوق الإنسان، والسيد جون اشبورن، منظم اجتماعات تحالف المنظمات غير الحكومية الأمريكية للمحكمة الجنائية الدولية، والسيدة واندا أكين م، مشروع العدالة الدولية.

الجدول الزمني لجمعية الدول الأطراف

٢٠١١
الانتخابات – فترة الترشيح
القضاة وأعضاء لجنة الميزانية والمالية والمدعي العام
١٣ حزيران/يونيو – ٢ أيلول/سبتمبر

لجنة الميزانية والمالية
الدورة السابعة عشرة
لاهاي
٢٢–٣١ آب/أغسطس

جمعية الدول الأطراف
الدورة العاشرة
نيويورك
١٢–٢١ كانون الأول/ديسمبر

انتخاب ستة قضاة، وستة من أعضاء لجنة الميزانية والمالية والمدعي العام
الأحداث الإقليمية
الحلقة الدراسية للجماعة الكاريبية حول المحكمة الجنائية الدولية
بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو
١٦ و١٧ أيار/مايو
مؤتمر المحكمة الجنائية الدولية
الدوحة، قطر
٢٤ و٢٥ أيار/مايو

المغادرة

نيويورك

عادت السيدة ستيلا أورينا (كينيا) إلى نيروبي، في حين تم تعيين السيد مارسيلو بولك (البرازيل) إلى بكين.

لاهاي

عاد السيد فلاديمير تشيتلوفيتش (صربيا) الى بلغراد بينما تم تعيين السيدة ايرينا نيتا (رومانيا) في هولندا.

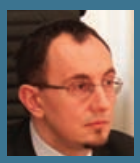

١٧ تموز/يوليو
يوم العدالة الجنائية الدولية

حدث الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ الخاص بالمعاهدات

في إطار الجهود المستمرة لتعزيز القانون الدولي وتعزيز سيادة القانون، ستستضيف الأمم المتحدة الحدث الثاني عشر الخاص بالمعاهدات في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ ومن ٢٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ . خلال هذا الحدث، تدعى الدول إلى التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى جملة أمور منها نظام روما الأساسي، والتعديلات التي أدخلت على جريمة العدوان والمادة ٨ من نظام روما الأساسي، التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي المعقود في كمبالا.

جمع التبرعات لضحايا الزلزال وتسونامي في اليابان

بمساعدة من مجلس الموظفين، قام موظفو المحكمة الجنائية الدولية اليابانيون بتنظيم أنشطة لجمع الأموال في ١٧ و١٨ آذار/مارس. وأعرب مئات من موظفي المحكمة الجنائية الدولية عن تعاطفهم وتشجيعهم، وقد تم إرسال التبرعات إلى جمعية الصليب الأحمر الياباني.

في الذاكرة

السيد لوبامبا كونغولو، أول موظف من موموظفي المحكمة الجنائية الدولية يموت أثناء أداء واجباته. وكان من بين ضحايا طائرة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية التي تحطمت في كينشاسا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١. وكان قد انضم الى المحكمة في عام ٢٠٠٦ بصفة منسق العمليات في الميدان.

شارة الناشر
أمانة جمعية الدول الأطراف، المحكمة الجنائية الدولية

عنوان البريد الإلكتروني:
asp@icc-cpi.int
الموقع الشبكي:
www.icc-cpi.int/Menus/ASP

جميع الحقوق محفوظة للمحكمة الجنائية الدولية – جميع الحقوق محفوظة

هذه الرسالة الإخبارية ليست وثيقة رسمية، وهي رسالة تصدر لأغراض الإعلام فقط.